

إشكالية حوادث السير "أفة خطيرة وظاهرة مشينة لا تشرف المملكة" (السيد ابن كيران)

الرباط/ 18 فبراير 2015/ ومع/ أكد رئيس الحكومة السيد عبد الإله ابن كيران، اليوم الأربعاء بالرباط، أن حوادث السير تشكل "أفة خطيرة وظاهرة مشينة لا تشرف المملكة".

وقال السيد ابن كيران، في كلمة خلال ترؤسه اجتماعا للجنة المشتركة بين الوزارات للسلامة الطرقية، إن موضوع السلامة الطرقية "ما يزال يطرح إشكالا حقيقيا ويشكل أفة خطيرة وظاهرة مشينة لا تشرف بلادنا، اعتبارا للعدد المرتفع جدا من الحوادث التي تسجل يوميا على طرقاتنا، وما تخلفه تلك الحوادث من أضرار بشرية ومأس اجتماعية فادحة، ومن خسائر مادية واقتصادية جسيمة".

وحسب بلاغ لرئاسة الحكومة، فقد سجل السيد ابن كيران، في كلمته، أن تحسن جل المؤشرات العامة للسلامة الطرقية خلال سنتي 2013 و2014، لا سيما خارج المجال الحضري، "يبعث على التفاؤل بخصوص قدرتنا على الانخراط في مسار تنازلي مستمر لعدد حوادث السير، والخطيرة منها على الخصوص".

وفي هذا الصدد، أشار إلى أن سنة 2014 سجلت انخفاضا في عدد حوادث السير المميتة بنسبة 6,04 في المائة مقارنة مع سنة 2013، وانخفاضا في عدد القتلى بنسبة 8,74 في المائة، وكذا تراجعاً في عدد المصابين بجروح بليغة بنسبة 14,81 في المائة، مضيفاً أن هذه النسب مشجعة بالرغم من أن المؤشرات تبقى جد مرتفعة مقارنة مع المعدلات العالمية.

كما نبه رئيس الحكومة إلى أن استمرار تدهور بعض مؤشرات السلامة الطرقية بالمجال الحضري هو تذكير بأن المسار ما يزال طويلاً لرفع تحدي السلامة الطرقية، مشيراً إلى أنه بالرغم من انخفاض عدد المصابين بجروح خطيرة بنسبة 10,40 في المائة، سجل عدد الحوادث المميتة داخل هذا المجال ارتفاعاً بنسبة 3,93 في المائة وعدد القتلى ارتفاعاً بـ 2,43 في المائة.

ودعا السيد ابن كيران إلى العمل الجاد والمنتظم من أجل إيجاد حلول مبتكرة ومتجددة وناجعة وفعالة، تمكن من التغلب على هذه الأفة، مع السهر على تنفيذها وتقييم أثرها واتخاذ الإجراءات التصحيحية على ضوء ذلك، معتبراً أن هذا الوضع ليس قدراً محتوماً إذ اتضح في فترات مختلفة مثلاً أن تشديد المراقبة يؤدي مباشرة إلى تراجع حوادث السير.

كما حث رئيس الحكومة مختلف المتدخلين على تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع المندرجة في إطار السلامة الطرقية، وكذا الأوراش الهادفة إلى تأهيل قطاع النقل بمختلف أبعاده ومكوناته والحفاظ على المنحى التصاعدي لعمل المراقبة وزجر المخالفات، وتأهيل البنيات التحتية الطرقية داخل وخارج المدار الحضري، مع التركيز على النقاط السوداء وإعطائها الأولوية المطلقة، حتى يتسنى تسخير الموارد اللازمة ويتم التغلب على هذا الإشكال على المدى المتوسط.

وتابع أعضاء اللجنة خلال هذا الاجتماع عرضاً للسيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، تطرق فيه لتطور مختلف المؤشرات المتعلقة بالسلامة الطرقية، وكذا للمبادرات الرامية للحد من آثار هذه الأفة، وخاصة منها تحليل بواعث بعض السلوكيات البشرية المتسببة في نسبة كبيرة من حوادث السير، وبلورة إجراءات عملية يتم إدراجها في استراتيجية العمل 2015-2016.

حضر هذا الاجتماع وزير العدل والحريات، ووزير التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ووزير التجهيز والنقل واللوجستيك، ووزير الصحة، والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، والجنرال دو ديفيزيون المفتش العام للوقاية المدنية، وممثلون عن الدرك الملكي والأمن الوطني والإدارات الممثلة في اللجنة.